منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية و الأقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية

# لمحة عامة على منظمة المؤتمر الإسلامي

8 مايو 2008

---

## اتجاهات المدخرات، الاستثمار والانفاق في

## الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

Attar Sokak No: 4, 06700 GOP, Ankara, TURKEY
Tel: +90-312-468 6172 (4 lines) Fax: +90-312-468 5726
E-mail: oicankara@sesrtcic.or
Web: www.sesrtcic.org

لمحة عامة على منظمة المؤتمر الإسلامي

**اتجاهات المدخرات، الاستثمار والانفاق**

**في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي**

---

المدخرات والإستثمار

---

أهمية الإدخار والإستثمار بالنسبة للتنمية والنمو بأي إقتصاد ما تم التأكيد عليها في العديد من الكتابات التي تناولت علم الإقتصاد. وتشكل المدخرات المصدر الرئيسي لتمويل إستثمار رؤوس الأموال في حين أنّ حصة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للإستثمار في الأصول الثابتة تعتبر مؤشرا مهما للنمو الإقتصادي المستقبلي لأي إقتصاد ما. فرغم هذه الأهمية، إلاّ أنّ مستويات المدخرات والإستثمار في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، لم تزل دون المستوى المرجو. ويتضح من مقارنة نسبة متوسطي إجمالي المدخرات والإستثمارات في الأصول الثابتة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترتين 1993-1995م و 2004-2006م أنّ هنالك الكثير مما يجب القيام به في هذا الخصوص.

يبين الشكل رقم 1 معدل إجمالي المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الفردي للبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وإلى المتوسط العالمي ومتوسط منظمة المؤتمر في الفترتين 1993-1995م و2004-2006م. ويلاحظ أنّ بعض البلدان الأعضاء مثل الجزائر، وازربيجان، وبنغلاديش، والغابون، وغينيا بيساو، وكزاخستان، ونيجيريا، والسنغال، واوزبكستان واليمن تمكنت من زيادة معدل مدخراتها إلى إجمالي الناتج المحلي رغم النقص الطفيف في متوسط مدخرات منظمة المؤتمر الإسلامي، كمجموعة، مقارنة بالنقص في المتوسط العالمي. وبالمقارنة، فقد كان هنالك هبوطا حادا لدى القليل من بلدان المنظمة مثل تركمنستان والأردن، بل وكان هناك هبوطا سبلي لدى لبنان.

ومن الناحية الأخرى، يبين الشكل رقم 2 معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الفردي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وإلى المتوسط العالمي ومتوسط منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترتين 1993-1995 و2004-2006م. ومما يلاحظ هو أنّ معدل متوسط الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي عكس هبوطا خلال الفترة 2004-2006م مقارنة بالفترة 1993-1995م. ومع ذلك لا يزال هذا المعدل اعلى من المتوسط العالمي خلال الفترتين قيد النظر. ورغم أنّ دولا أعضاء بالمنظمة مثل ألبانيا، ازربيجان، الكاميرون، تشاد، جيبوتي، الكويت، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، سورينام وتوغو قد حققت تحسنا قويا، إلاّ أنّ هبوطا حادا لازم كل من غينيا بيساو، غويانا، لبنان، ماليزيا، فلسطين، سوريا وتركمنستان. وكانت ازربيجان، بنغلاديش، الغابون والسنغال هي البلدان الوحيدة التي استطاعت تحويل هذه المدخرات إلى مشاريع إستثمارية، من بين البلدان الواردة في الشكل رقم 1 التي زادت معدل مدخراتها من الناتج المحلي الإجمالي.

## الاستهلاك

تلعب نفقات الاستهلاك ايضا دوراً مركزياً في فعالية الاقتصاد الكلي مؤثرة بذلك على كل من دورات الأعمال قصيرة الأجل والنمو الإقتصادي طويل الأجل. عموما، ان مستويات نفقات الإستهلاك المتزايدة تحفز الإقتصاد وتنشطه. الشكلان 3 و4 يبينان، على التوالي، معدل متوسط نهائي نفقات الاستهلاك الأسري والحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي منفردة وكذلك إلى المتوسط العالمي و متوسط منظمة المؤتمر الإسلامي **في** الفترتين 1993-1995 و 2004-2006م.

ورغم انه كان أعلى من المتوسط العالمي، يلاحظ أنّ متوسط معدل النفقات الإستهلاكية الأسرية النهائية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في الفترة 2004-2006م مقارنة بما كان عليه في الفترة

1993-1995م. وأمّا على المستوى الفردي للبلدان فقد حققق جزر القمر والاردن وطاجكستان فقط زيادة ملحوظة، في الوقت الذي واجهت فيه معظم البلدان الأعضاء إنخفاضا كان أكثره حدة قد سجل لدى الجزائر، ازربيجان، تشاد، كزاخستان ونيجيريا.

فرغم أنه كان أعلى من المتوسط العالمي، فقد سجل متوسط معدل نهائي النفقات الإستهلاكية الحكومية العامة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا في الفترة 2004-2006م مقارنة بما كان عليه في الفترة 1993-1995م.

و على المستوى الفردي للبلدان حققت كل من بنغلاديش، بنين، مصر، غينيا بيساو، غويانا، المالديف، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، فلسطين، سورينام، تركيا، تركمنستان واوغندا مستويات عالية ملحوظة في مجال الانفاق الاستهلاكي الحكومي. وأما الثلاثة وأربعون دولة الباقية فقد انقسمت إلى فريقين، فريق ظل محافظا على ذات المستوى السابق واخر سجل انخفاضا في في الانفاق الاستهلاكي الحكومي خلال الفترة 2004-2006م مقارنة بفترة 1993-1995م، خاصة لدى ازربيجان، جزر القمر، جيبوتي، الكويت، قطر، طاجكستان واوزبكستان.

## التوصيات

الاستهلاك و المدخرات والاستثمارات تعكس مزيجاً من الاتجاهات فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي بسبب عدم تجانس مزايا وتغاير طبيعة منظمة المؤتمر الإسلامي ككل. ولذا، و نظراً لهذه الخلافات فان اتباع سياسات على مختلف المستويات للتأكيد على الاحتفاظ بسياسة تبعاً للظروف الداخلية يمكن أن يكون الخيار الافضل على المستوى القومي للبلدان الأعضاء:

- مما لا شك فيه ان للعلوم والتكنولوجيا اهمية كبرى في مسيرة التنمية والنمو الإقتصادي لأيِّ بلد ما. ومن هذا المنطلق يجب تخصيص تمويل أكبر لتطوير العلم والتكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمارات الانتاجية طويلة الأجل بتقديم الحواجز مثل الاعفاء الضريبي ومعدلات الفائدة المدعومة وخلافها.
- تحسين الاطار الكلي للعمل من أجل تقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- لابد من إنهاء العمل باللوئح المعقدة والغير ضرورية وبروقراطية الترخيص والمؤسسات ذات الصلة من أجل خلق بيئة مناسبة للأعمال وتخفيض تكاليفها. إن خلق البيئة المناسبة للأعمال سيخفض تلقائيا من تكاليف الإجراءات الملازمة للقيام بها وكما ستشجع المستثمر على تشغيل مدخراته فيها.

يجب توجيه المدخرات عبر القطاع المالي إلى المشاريع الإنتاجية، لاسيما أنّ التحويل الذي يتم عبر الجهات الغير مختصة إلى ساحة الإستثمار قد تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وإحباط السياسات التي تنادي بالإدخار المحلي. وعليه يجب أنْ تسير السياسات التي تساند الإدخار المحلي يدا بيد مع السياسات المرسومة للنهوض بالإستثمار الإنتاجي.

ويمكن للخطوات التالية، على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي الداخلي، أن تحسن البيئة الاقتصادية بشكل جوهريً بتعزيز الادخار والاستثمار ومن ثم النمو ومستوى المعيشة في الدول الأعضاء:

- تمويل مشاريع تطوير البني التحتية التنموية ، والبحث العلمي، والتعليم والصحة للمساعدة في خلق البيئة المرجوة للتطور الإقتصادي والنمو.
- نعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الأعضاء:
  - تبنى استراتيجيات اتصلات فعالة لزيادة وعي المستثمرين الاجانب المحتمل إستفادتهم من فرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء.
  - تعزيز المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء و كذلك الشركاء الأجانب الاخرين
- تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء و مؤسساتها الوطنية حين صياغتها لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامج تحفيز الاستثمار وتحديد المشاريع.

الشكل 1: إجمالي المدخرات (معدلها من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

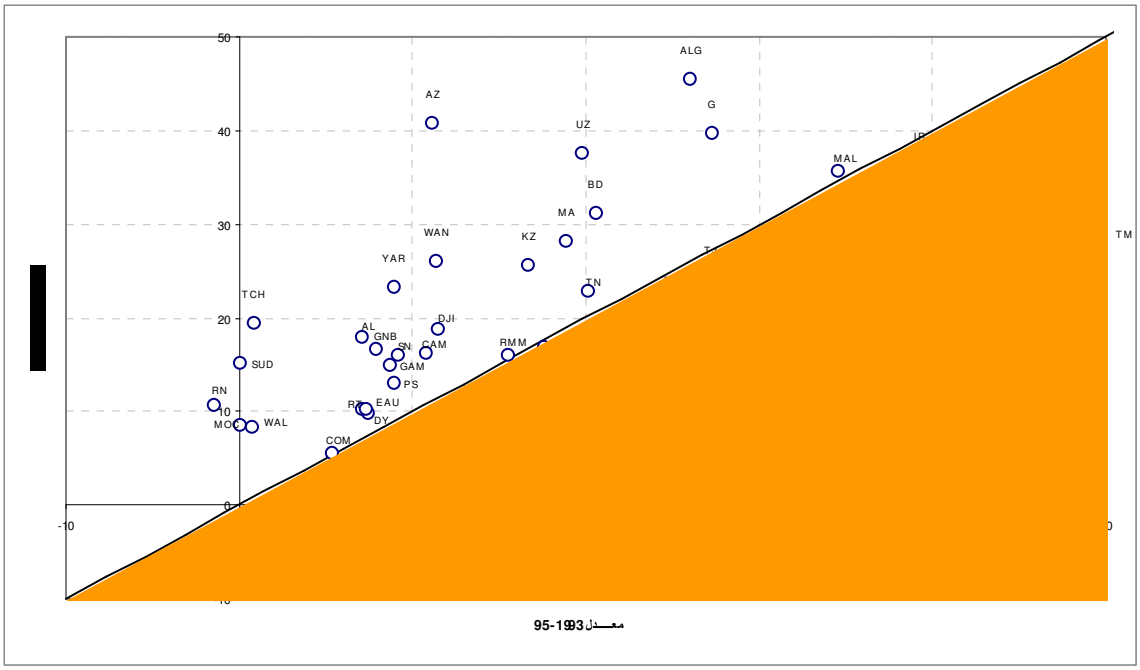


الشكل 2: إجمالي تكوين رؤوس الاموال الثابتة (معدلها من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

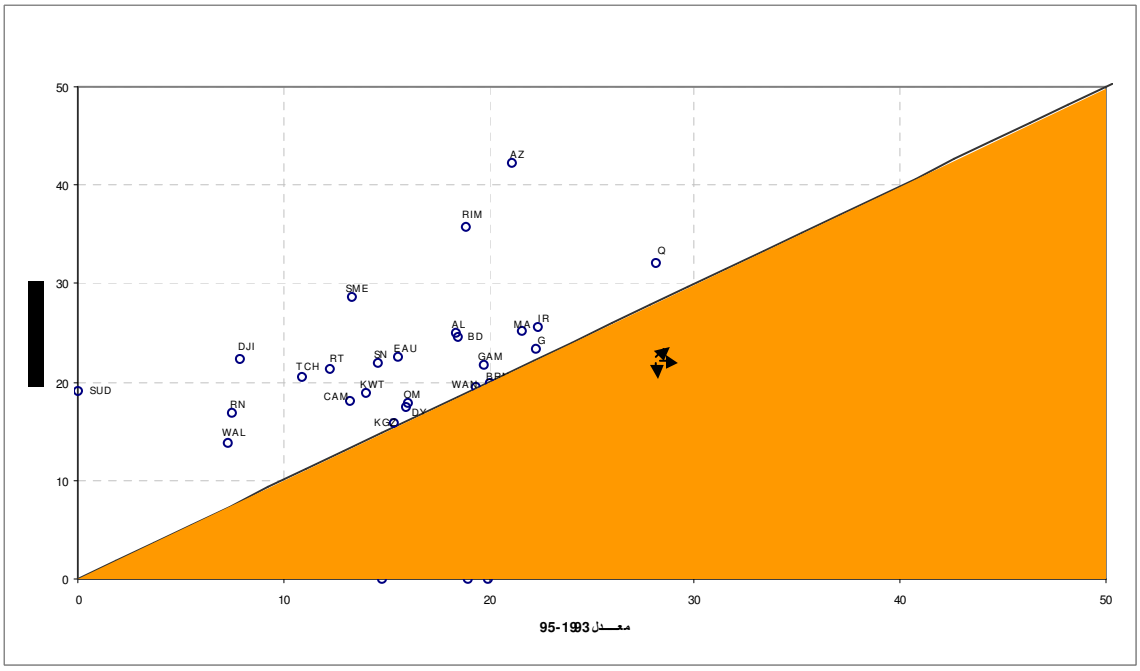

**الشكل 3: الانفاق الاستهلاكي الأسري النهائي (معدله من الناتج المحلي الإجمالي (٪)**

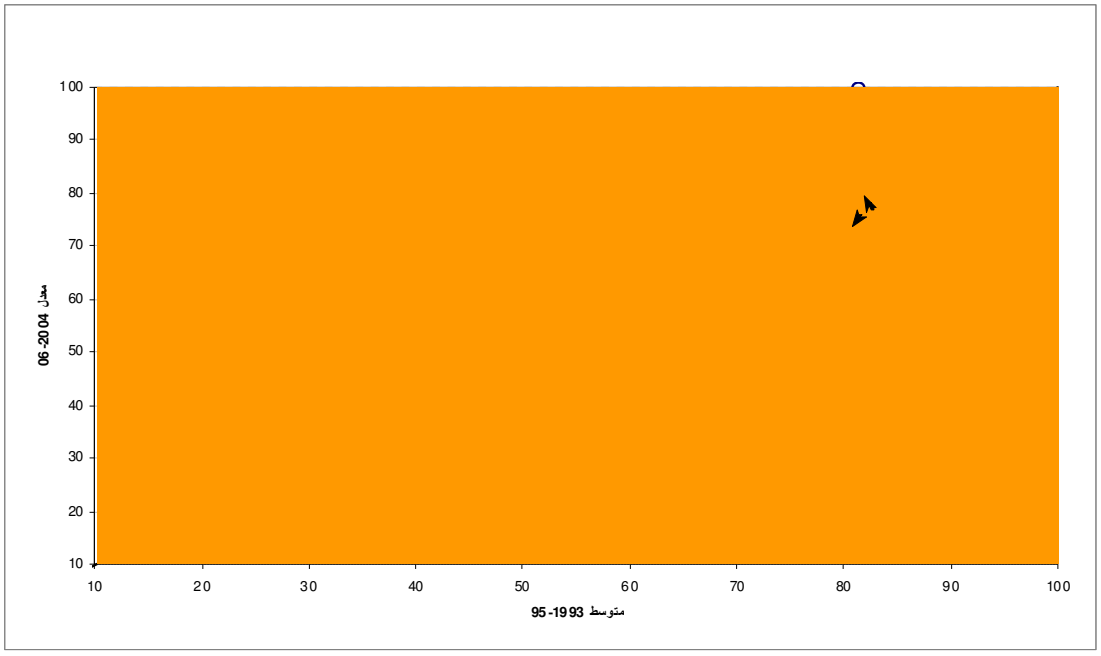


**الشكل 4: الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي (معدلها من الناتج المحلي الإجمالي (٪)**

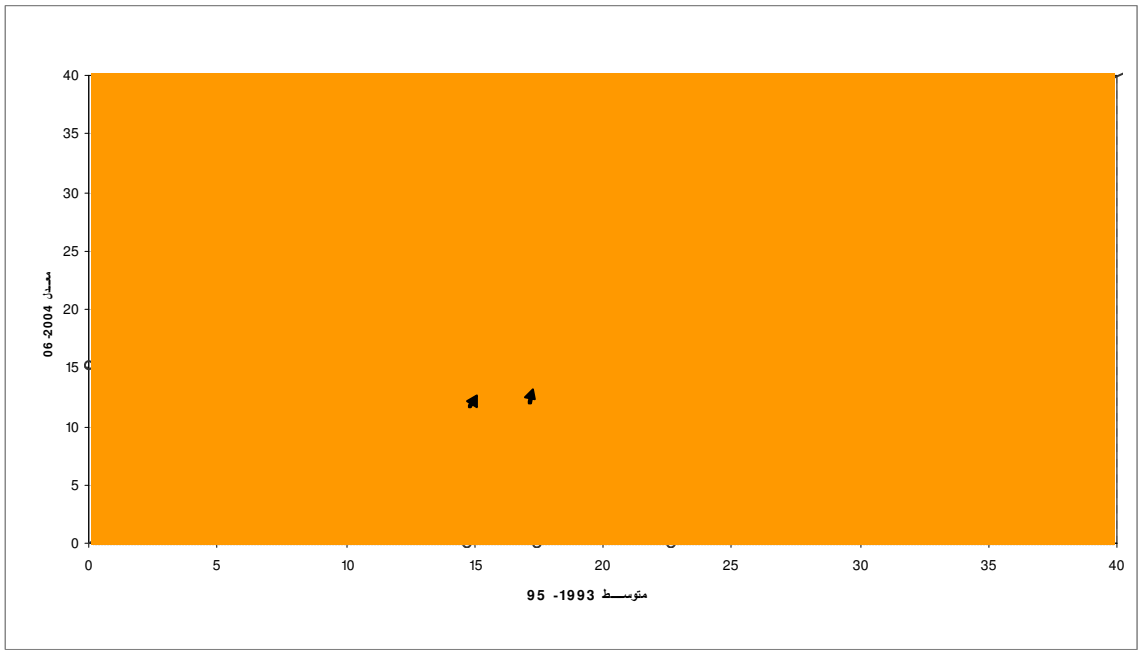


ملاحظة: متوسطات المؤشرات الاربع حسبت جميعها باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشر التنمية.